

Distr.: General
22 May 2020
Arabic
Original: English

رســـالة مؤرخة 22 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشـرفني أن أرفق طيه نسـخا من الإحاطة التي قدمها السـيد نيكولاي ملادينوف، المنسـق الخاص لعملية السـلام في الشـرق الأوسـط، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسـي وإسـتونيا وألمانيا وإندونيسـيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسـانت فنسـنت وجزر غرينادين والصـين وفرنسـا وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو التي عقدت في 20 أيار/مايو 2020 بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وفقا للإجراء المبين في الرســالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضـــاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضـــوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصـدر هذه الإحاطات والبيانات بوصـفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) سفين **يورغنسن**

رئيس مجلس الأمن





080620 010620 20-07023 (A)

المرفق الأول

بيان المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف

أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم بعد ثلاثة أيام من أداء حكومة ائتلافية جديدة اليمين الدستورية في إسرائيل، وذلك بعد عام من عدم اليقين السياسي. وأتطلع إلى العمل مع الوزراء الجدد بشأن التحديات التي تنتظرنا.

فجائحة مرض كورونا (كوفيد-19) لم تنجل بعد. ويؤثر التعامل مع تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية على الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على السواء، وستظل تشكل تحديا خطيرا. ويتعين علينا أن نكفل، إلى جانب الجوانب الصحية للأزمة، استمرار التعاون بين جميع الأطراف لصالح السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعمل الأمم المتحدة مع قادة إسرائيل وفلسطين وكذلك مع شركائنا الإقليميين والدوليين، لتهيئة الظروف للعودة إلى مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية هادفة.

ويظل التزامنا الثابت بتحقيق حل الدولتين المتفاوض عليه حازما. وقد حذر الأمين العام في مناسبات عديدة من خطر العمل الانفرادي. ويشكل التهديد المستمر بضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية أخطر انتهاك للقانون الدولي ويوجه ضربة مدمرة لحل الدولتين ويغلق الباب أمام استئناف المفاوضات ويهدد الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام الإقليمي وجهودنا الأوسع نطاقا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

وتظهر استطلاعات الرأي الأخيرة أن الشعب الإسرائيلي منقسم بشأن هذه المسألة. بيد أن بلدان المنطقة وكثيرين في المجتمع الدولي أعربوا بوضوح عن مواقفهم فيما يتعلق بالضم.

وقد أعلنت القيادة الفلسطينية مساء أمس أنها ترى نفسها في حِلٍّ

”اعتبارا من اليوم، من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية وجميع الالتزامات القائمة على هذه التفاهمات والاتفاقات، بما في ذلك الاتفاقات الأمنية“

وتدعو إسرائيل إلى تحمل التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. وكذلك يدعو هذا البيان، الذي أدلى به الرئيس محمود عباس، إلى إجراء مفاوضات تحت رعاية دولية، بما في ذلك من جانب المجموعة الرباعية، من أجل النهوض بحل الدولتين عن طريق التفاوض. وغدا سأقابل رئيس الوزراء الفلسطيني من أجل التوصل إلى فهم أفضل للجانب العملي لقرار القيادة وآثاره على أرض الواقع.

وإذا كان هناك شاغل واحد نتشاطره جميعا، فهو أن الجميع بحاجة إلى العمل معا لمنع التصعيد والتطرف. ومع ذلك، إذا جاز لي أن أتكلم بوضوح وصراحة شديدة عن هذه المسألة، أيا كانت تقييماتنا الفردية لرد الفعل الفلسطيني على التهديد الإسرائيلي بالضم، فإن ذلك الرد يشكل بالتأكيد شيئا واحدا - إنه صرخة يائسة طلبا للمساعدة. إنه دعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية وصرخة من أجل المساعدة من جيل من القيادة استثمر حياته على مدى ربع قرن في بناء المؤسسات والإعداد لإقامة الدولة.

فالقيادة الفلسطينية لا تصدر تهديدات. إنها تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على آفاق السلام، وهي تفعل ذلك في وقت يتقدم فيه جيل جديد من الشباب، بتطلعاته الخاصة للمستقبل. ويشعر العديد من هؤلاء الشباب بالخيانة وبأن الوضع مخيب للآمال بصورة متزايدة. فهذا الجيل الجديد، الذي ولد في أعقاب اتفاقات أوسلو، يشعر بالإحباط من ربع قرن من الجهود التي لم تؤد إلى إقامة الدولة. إننا لا

نعرف ما هو المستقبل الذي سيشكلونه لأنفسهم، ولكن أيا كان المستقبل الذي يقرر الشباب الفلسطيني والإسرائيلي أن يبنيه، فإننا ملزمون بمنع العنف وحماية فرص السلام.

ولذلك أطلب من مجلس الأمن اليوم أن يشارك الأمين العام دعوته إلى معارضة الخطوات الأحادية الجانب التي من شأنها أن تعوق الجهود الدبلوماسية الحالية من أجل تهيئة الظروف لإعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. فنحن مدينون بذلك لجميع الشباب الفلسطيني والإسرائيلي هناك. وكذلك أدعو زملائي في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط – الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي – إلى العمل مع الأمم المتحدة والاستجابة بسرعة لاقتراح يمكِّن المجموعة الرباعية من النهوض بدورها في الوساطة، والعمل بالاشتراك مع بلدان المنطقة للنهوض بآفاق السلام. ويجب على إسرائيل أن تتخلى عن تهديداتها بالضم، ويجب على القيادة الفلسطينية أن تواصل التعاون مع جميع أعضاء المجموعة الرباعية. وكذلك يجب على الجميع القيام بدورهم.

وبالعودة إلى الحالة على الأرض، فإنني أود أن أشير إلى أنها حالة لا تزال تهيمن عليها جائحة كوفيد-19. فقد واصلت السلطات الفلسطينية والإسرائيلية تنسيقها الملحوظ، على الرغم من التوترات السياسية المتزايدة، حول الجهود الرامية إلى الحد من انتشار الفيروس، وهي تتخذ خطوات حذرة لإعادة فتح اقتصاداتها ورفع القيود المتصلة بالفيروس.

وقد كفلت جهود الوقاية الناجحة نسبيا في الأرض الفلسطينية المحتلة حتى الآن عدم تعرض القدرة المحدودة للنظام الصحي لضغوط تطغى عليها. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل كبيرة بشأن قدرة القطاع الصحي الفلسطيني على مواجهة الطفرة المحتملة في حالات الإصابة، ولا سيما في غزة. وتحديدا، لا يزال هناك نقص في الإمدادات الحرجة، بما في ذلك مواد الفحص المختبري ومعدات الحماية الشخصية والمنفِّسات والمعدات الأساسية لوحدات العناية المركزة، بسبب الثغرات في التمويل والنقص في الإمداد العالمي.

وقد واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها العمل على سد هذه الثغرات وتداعياتها. وقد تم حتى الآن جمع أكثر من 50 في المائة من المبلغ المطلوب في خطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات لكوفيد-19 – أي حوالي 23 مليون دولار. وتمت تعبئة نحو 39.5 مليون دولار، بما في ذلك من موارد خارج خطة الاستجابة، لدعم الأنشطة المتصلة بكوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقد عبر أكثر من 000 10 عامل فلسطيني، عملا باتفاق بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية، إلى إسرائيل من الضفة الغربية في 3 أيار/مايو. وهم يشكلون جزءا مما يقدر بنحو 000 40 شخص مُنحوا تصاريح بالبقاء في إسرائيل حتى نهاية شهر رمضان. وفي 4 أيار/مايو، وافقت إسرائيل على لوائح جديدة تلزم أرباب العمل في إسرائيل بتوفير التأمين الطبي والإقامة الملائمة للعمال الفلسطينيين.

وفي غزة، لا يزال النظام الصحي يواجه تحديات هائلة على الرغم من انخفاض عدد حالات الإصابة بكوفيد-19. وحتى نهاية نيسان/أبريل، كان المخزون المتبقي لـ 44 في المائة من الأدوية الأساسية و30 في المائة من الإمدادات الطبية الأساسية في القطاع كافيا لأقل من شهر.

وفتح معبر رفح مع مصر في اتجاه واحد لمدة ثلاثة أيام بين 12 و 14 أيار/مايو للسماح بعودة 168 1 شخصا إلى غزة. واقتصر السفر عبر معبر إيريز إلى حد كبير على الحالات الطبية العاجلة وعلى

مرافقي هؤلاء الأشــخاص، وكذلك على موظفي المنظمات الدولية والمقيمين العائدين في غزة. وسُــمح لنحو 460 شخصا بالعودة إلى غزة ونحو 225 آخرين بالخروج من ذلك المعبر.

وكما هو الحال في أماكن أخرى من العالم، كانت الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 على الفلسطينيين شديدة. فقد فقد عشرات الآلاف من الفلسطينيين وظائفهم، وصارت الشركات الصغيرة والمتوسطة عاجزة من العمل، ولا يسـتطيع الأطفال الالتحاق بالمدارس حضـوريا، وازداد العنف ضـد النسـاء والأطفال. وكما هو الحال دائما، فإن أكثر الفئات ضعفا هي الأكثر عرضـة للمعاناة. والمكاسب التي تحققت مؤخرا في غزة فيما يتعلق بالمياه والصـرف الصـحي والكهرباء وسـبل العيش معرضــة لخطر شـديد يتمثل في احتمال عكس مسارها تماما. وقد أضر كوفيد-19 باقتصاد غزة في جميع القطاعات، إذ فقد حوالي 000 13 عامل صـــناعي وظائفهم مؤقتا، وأوقفت جميع المطاعم والفنادق تقريبا عملياتها، مما أدى إلى بطالة أكثر من 000 10 عامل، في حين ربما تم تسريح نصف جميع العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن أبناء الشـعب الفلسـطيني يعاني من نفس أوجه الصـدمة وعدم اليقين التي تعاني منها بقية البشـرية؛ غير أن حكومتهم غير قادرة على الاســتجابة للآثار الاجتماعية والاقتصـــادية بنفس القوة التي تتمتع بها دولة مستقلة ذات سيادة. ولا يمكنها أن تستفيد من الأدوات النقدية والضريبية التقليدية التي تستخدمها البلدان ذات السـيادة عادة في أوقات الضـائقة الاقتصـادية. ولا يمكنها التأثير على أسـعار الفائدة، أو طباعة الأموال، أو تخفيض قيمة عملتها، أو الوصـول إلى أسـواق رأس المال الدولية لتمويل الإنفاق بالاسـتدانة اللازم لتعويض الذين فقدوا وظائفهم ودعم الأعمال التجارية وتمكينها من البقاء . وقد تعرض الوضـــع المالي الضـــعيف للسلطة الفلسطينية لمزيد من الضرر بسبب وباء كوفيد-19. وانخفضت إيراداتها انخفاضا حادا بسبب القيود المفروضة على التنقل والعمليات التجارية وانخفاض الطلب على السلع. وبالنظر إلى الإنفاق الإضافي اللازم للتصــدي للوباء والتعافي منه، تشـير التقديرات إلى أن العجز المالي للسـلطة الفلسـطينية يمكن أن يتجاوز بليوني دولار هذا العام.

وقد أعلنت إســرائيل عن قرض بشــروط ميســرة قدره 233 مليون دولار لمدة أربعة أشــهر مقابل إيرادات التخليص الجمركي الفلسـطينية في المسـتقبل. وسـيوفر هذا القرض شـريان الحياة المالي الحاسـم للسـلطة الفلسـطينية. لكن شـريان الحياة هذا لن يؤدي إلا إلى تأجيل القرارات المالية الصـعبة ما لم يقترن باسـتراتيجية طويلة الأجل للاسـتجابة والإصـلاح، بما في ذلك حل المسـائل المالية المعلقة. ويجب على السـلطة الفلسـطينية أيضـا، بالعمل مع شـركائها الدوليين، أن تعتمد تدابير طارئة في الميزانية للتصـدي لهذا الوباء على غرار ما حدده البنك الدولي مؤخرا.

والعامل الآخر الذي ســيزيد من تعقيد الحالة، اعتبارا من 9 أيار/مايو، هو تعديل أمر عســكري إسـرائيلي يُزعم أنه يحمل المصــارف التجارية الفلسـطينية المسـؤولية عن معالجة المدفوعات من السـلطة الفلسطينية للسجناء الأمنيين الفلسطينيين أو أسرهم أو أسر القتلى في الهجمات. وهذا التطور يزيد من أوجه عدم اليقين في النظام المالي الفلسـطيني الضـعيف أصـلاً. وفي 24 نيسـان/أبريل، أصـدرت محكمة منطقة القدس قرارا يأمر بمصــادرة نحو 128 مليون دولار مؤقتا من السـلطة الفلسـطينية كتعويض لأسـر ضـحايا الهجمات ضد الإسرائيليين خلال الانتفاضة الثانية. وقضت المحكمة بأن المبلغ سيُحصَّل، جزئياً على الأقل، من إيرادات التخليص الجمركي للسلطة الفلسطينية التي حجبت منذ آذار/مارس 2019 بموجب التشريعات الإسـرائيلية المتعلقة بمدفوعات السـلطة الفلسـطينية إلى السـجناء الأمنيين أو أسـر الفلسـطينيين الذين قتلوا في الهجمات.

واستمرت الاشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإجمالا، قُتل فلسطينيان، من بينهم مراهق، وجندي إسرائيلي، في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وأصيب في حوادث مختلفة خمسة وستون فلسطينيا، من بينهم ستة أطفال، وإسرائيليان، وطفل وجندي واحد. وفي 28 نيسان/أبريل، طعن رجل فلسطيني امرأة إسرائيلية تبلغ من العمر 62 عاما في مدينة كفار سابا الإسرائيلية، مما أدى إلى إصابتها بجروح طفيفة؛ وألقي القبض عليه. وفي 12 أيار/مايو، قُتل جندي إسرائيلي بحجر رمي على رأسه أثناء عملية اعتقال قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية في قرية يبيد بالقرب من جنين. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني وأصابته بجروح عند نقطة تفتيش قلنديا بعد أن أفادت التقارير بأنه حاول شن هجوم بالطعن على تلك القوات. وفي اليوم التالي، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية مراهقا فلسطينيا بالرصاص خلال اشتباكات وقعت في مخيم الفوار للاجئين بالقرب من الخليل، خلال عملية اعتقال. وفي 14 أيار/مايو، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيا يبلغ من العمر 19 عاما بعد أن اشتبه في أنه نفذ هجوما بالدهس بالقرب من الخليل؛ وأصيب جندي إسرائيلي في الحادث.

وفي غزة، استمر الهدوء الذي ساد في الأشهر الأخيرة. وفي 6 أيار/مايو، أُطلق صاروخ من غزة باتجاه إسرائيل. وردا على ذلك، استهدفت القوات الإسرائيلية مرافق حماس في القطاع. ولم يبلغ عن وقوع إصابات في أي من الحادثين. وفي عدة مناسبات، أطلقت القوات الإسرائيلية النار، مما أدى إلى إصابة أربعة فلسطينيين.

وفي ضوء أزمة كوفيد-19، لا تزال هناك شواغل بشأن حالة الأطفال الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل. وفي 11 أيار/مايو، أصدر جيمي ماكغولدريك، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بيانا مشتركا دعوا فيه السلطات الإسرائيلية والفلسطينية إلى الإفراج فورا عن الأطفال المحتجزين، وشددوا على أن أفضل طريقة لدعم حقوق الأطفال المحتجزين في خضم وباء خطير في أي بلد هي إطلاق سراحهم ووقف السماح بقبول الأطفال الجدد في مرافق الاحتجاز.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 20 حادثة أصاب فيها مستوطنون إسرائيليون فلسطينيين أو أُفيد أنهم ألحقوا أضرارا بممتلكاتهم، مع ارتفاع عدد الحوادث المبلغ عنها في محافظتي نابلس ورام الله. وفي الفترة نفسها، وردت تقارير عن وقوع 23 حادثة رشق بالحجارة وزجاجات المولوتوف أصاب فيها فلسطينيون مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية أو ألحقوا أضرارا بممتلكاتهم. وفي 18 أيار/مايو، أدانت المحكمة المحلية الإسرائيلية في اللد رجلاً إسرائيلياً بجريمة القتل المروعة لثلاثة أفراد من أسرة الدوابشة الفلسطينية، بمن فيهم طفل صغير، قُتلوا أثناء نومهم عندما أُحرق منزلهم في قرية دوما بالضفة الغربية في عام 2015.

وكما أشار الأمين العام في موجز السياسة العامة الذي أعده في الشهر الماضي،

"إن آثار كوفيد-19 على النساء والفتيات تتفاقم لا لسبب سوى جنسهن، وذلك في جميع المجالات من الصحة إلى الاقتصاد والأمن إلى الحماية الاجتماعية".

ووفقا للتقارير التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرا، فإن النساء والفتيات الفلسطينيات يتأثرن بشكل غير متناسب بهذا الوباء، الذي يوجد ويفاقم المخاطر وأوجه الضعف الجنسانية القائمة أصلا، ومن

المتوقع أن يوسع نطاق أوجه عدم المساواة، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وفي هذا السياق، لا يزال يساورني القلق إزاء الزيادة في حوادث العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما في الحالات التي تخضع فيها الأسر للحجر في أماكن معيشة صغيرة وتتعرض لضغوط اجتماعية واقتصادية متزايدة. وأفادت المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وغزة عن ارتفاع في حالات العنف القائم على نوع الجنس التي تهدد الحياة، وأعربت عن قلقها إزاء استمرار الافتقار إلى الحماية والملاجئ وخدمات الإحالة.

وفي أوائل أيار/مايو، وافقت وزارة الدفاع الإسرائيلية على مصادرة سلطة التخطيط البلدي من بلدية الخليل فيما يتعلق بالحرم الإبراهيمي. وبُرر هذا الإجراء بهدف جعل الموقع في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، مع الإشارة إلى أن المشروع لن يغير ترتيبات الصلاة أو الوضع الراهن. وصدر الأمر في 12 أيار/مايو، متيحا 60 يوما للاعتراضات. وقد أدانت القيادة الفلسطينية وبلدية الخليل والأوقاف والسلطات الإسلامية، من بين جهات أخرى، هذه الخطوة، حيث قال البعض إنها تنتهك بروتوكول الخليل لعام 1997. وأي تغيير في التوازن الدقيق في الأماكن المقدسة لا يتفق عليه أصحاب المصلحة يهدد الاستقرار ويجب ألا يتم بصورة انفرادية .

وفي غضون ذلك هدمت السلطات الإسرائيلية 32 مبنى يملكه فلسطينيون بسبب عدم توفر تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل. ونتيجة لذلك شُرد 16 شخصا من بينهم 10 أطفال وتضرر 170 آخرون. ومن بين المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت جميع المباني الـ 32 في المنطقة جيم في الضفة الغربية. وفي حين قلّت عمليات الهدم والتشريد عموما، فإن أي خطوات كهذه تتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي ويجب وقفها.

وفيما يتعلق بالمنطقة، فلا تزال الحالة الأمنية العامة مستقرة في الجولان المحتل على الرغم من استمرار الانتهاكات الطرفين، بما في ذلك انتهاكات خط وقف إطلاق النار ووجود أفراد ومعدات غير مأذون بها في مناطق الفصل والتحديد. وفي 30 نيسان/أبريل لاحظت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إطلاق ثلاثة صواريخ من الجانب ألفا أصابت الجانب برافو، وطائرة هليكوبتر على الجانب ألفا تطلق صاروخا عبر خط وقف إطلاق النار، علاوة على انفجار صاروخ في المنطقة الفاصلة. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة بأنه شن غارة على الجانب برافو. وفي 3 أيار/مايو، شاهدت القوة طائرة تحلق من الجانب ألفا وتعبر خط وقف إطلاق النار ثم تلاها في 4 أيار/مايو طائرتان بدون طيار من الجانب ألفا تعبران خط وقف إطلاق النار وتحلقان فوق المنطقة الفاصلة. وربما تؤدي هذه التطورات إلى تصعيد الحالة بين الجانبين. ويقع على عاتق الطرفين الالتزام باحترام أحكام اتفاق فض الاشتباك.

وفي لبنان، بدأت الحكومة مناقشات رسمية مع صندوق النقد الدولي في 13 أيار/مايو عقب اعتماد خطة وطنية للإنعاش المالي. ونظرا لارتفاع حالات الإصابة الجديدة بمرض (كوفيد-19) أعادت الحكومة فرض الإغلاق الكامل في 13 أيار/مايو لمدة أربعة أيام باستثناء الخدمات الأساسية للسماح بتعزيز اقتفاء أثر مخالطي المرضى واختباره وللإبلاغ بالخطوات التالية لاحتوائه.

وظل الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، مستقرة في معظمها. وعقدت القوة اجتماعا ثلاثيا مع الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية في إطار القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-19 في 14 أيار/مايو لحث الطرفين على تجنب الإجراءات

الاســــتفزازية والاســـــتفادة الكاملة من ترتيبات الاتصـــــال والتنســــيق التي اتخذتها القوة للحفاظ على وقف الأعمال العدائية.

وختاما، أود العودة إلى كلماتي الأولى. وأعتقد اعتقادا راســـخا بأن الوقت قد حان لكي تؤدي جميع الأطراف دورها في الأسـابيع والأشـهر المقبلة من أجل الحفاظ على إمكانية التوصـل إلى حل تفاوضـي للنزاع على أسـاس الدولتين تمشـيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصـلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. ويجب أن تبدأ هذه الجهود على الفور، فلا مجال الآن لإضاعة الوقت. ويجب ألا يتحدد مصير الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بإجراءات أحادية مدمرة ترسخ الانقسامات وقد تجعل السلام بعيد المنال في عصرنا الحالي.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، السيد مارك بيكستين دو بوتسوريفا

أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على بيانه.

أدت الحكومة الإسرائيلية الجديدة اليمين الدستورية يوم الأحد 17 أيار/مايو، مما أنهى شهورا من عدم اليقين السياسي. ونتطلع إلى العمل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة بطريقة بناءة وشاملة بروح الصداقة الطويلة الأمد التي تربطنا. ونأمل أن تكون هذه الحكومة شريكا في إعادة إطلاق عملية السلام تمشيا مع القانون الدولي ومن خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء بعض الأحكام الواردة في اتفاق الائتلاف فيما يتعلق بإمكانية ضم إسرائيل لأجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإذا ما نُفذت هذه الأحكام، فإن ذلك سيشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذات الصلة. ولن تعترف بلجيكا، جنبا إلى جنب مع شركائها الأوروبيين، بأي تغييرات في حدود ما قبل عام 1967 غير تلك التي اتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات المباشرة، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس. وسنواصل التمييز بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967.

ونحن، بوصفنا أصدقاء لإسرائيل وشركاء مقربين لها، ننصح بشدة الحكومة الإسرائيلية بعدم اتخاذ خطوات نحو الضم. كما ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الدول ذات النفوذ، إلى عدم ادخار أي جهد لمنع اتخاذ أي خطوات من هذا القبيل. وكما ذكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي بوريل، «إن الخطوات نحو الضم، إذا ما نُفذت، لا يمكن أن تمر دون اعتراض». والواقع أن الضم ينطوي على عواقب قانونية وسياسية وأمنية وعواقب أخرى كبيرة – ليس على إسرائيل فحسب، بل أيضا على المنطقة الأوسع نطاقا. وعلاوة على ذلك، فإن الضم سيزيد من تقويض أي احتمال للتوصل إلى حل عادل ودائم وسيعني القضاء بصورة لا رجعة فيها على أي احتمال للتفاوض بشأن أي خطة سلام حقيقية. وندعو جميع الشركاء إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات انفرادية من شأنها أن تقوض أو تعوق بشكل خطير احتمالات العودة إلى طاولة المفاوضات. كما ندعو الأطراف إلى مواصلة تنفيذ جميع الاتفاقات والتفاهمات. وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع القلق الإعلان الصادر مؤخرا عن الرئيس محمود عباس.

إن إطار حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مُحدد بالتفصيل في العديد من قرارات المجلس. وبغية إنهاء الصراع، تظل بلجيكا ملتزمة بحل الدولتين عن طريق التفاوض على نحو يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة والسيادة وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 ويحل جميع مسائل الوضع الدائم، بما في ذلك المسائل المتصلة بالحدود ومركز مدينة القدس والأمن واللاجئين.

ومن المهم أن يزيد المجتمع الدولي بذل جهوده للمساعدة على تحقيق سلام عادل ودائم. ونحن على استعداد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لاستئناف الجهود الدولية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، أو من خلال الأطر القائمة، مثل المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، أو أطر جديدة. ومع ذلك، نشدد على ضرورة أن تكون هذه الجهود متمشية تماما مع القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا، وأن تتم على أساس مفاوضات مباشرة وهادفة بين الطرفين. والسبيل الوحيد لتمهيد الطريق لتحقيق سلام مستدام، ليس لإسرائيل وفلسطين فحسب، بل للمنطقة الأوسع ككل هو التوصل إلى حل مقبول للجانبين.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أود أيضا أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

وخلال جلستنا السابقة عن طريق الفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/2020/341)، حذر السيد ملادينوف المجلس من خطر احتمال ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وهو يشاطرنا الشعور بالقلق مرة أخرى اليوم على النحو الذي يردده المجتمع الدولي على نطاق واسع.

لقد سمعنا صوت الشعب الفلسطيني عاليا وواضحا. وجددت اعتراضها على ذلك الإجراء المحتمل كل من جامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فضلا عن الكثير من الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة.

كما تشعر الصين بقلق عميق إزاء التقارير عن خطة ترمي إلى ضم جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة. وإذا ما نفذت هذه الخطة فسوف تكون انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، علاوة على تهديد حل الدولتين. فذلك الحل هو السبيل الوحيد السليم لحل قضية فلسطين. ونحث الأطراف المعنية على وقف أي إجراءات أحادية والامتناع عن تصعيد النزاع والتوتر. ويتمثل موقفنا الثابت في أنه لا ينبغي لأي بلد أن يؤيد هذه الإجراءات الأحادية. وتشاطر الصين الرأي القائل بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يفي بولايته وأن يؤدي دوره لمنع هذه الإجراءات الأحادية الخطيرة.

فقضية فلسطين هي السبب الأساس للاضطرابات في الشرق الأوسط. وفي هذه المسألة محك اختبار للضمير الإنساني وللعدالة الدولية. فإقامة الدولة المستقلة حق غير قابل للتصرف من حقوق الشعب الفلسطيني – وليست أمرا يمكن الاتجار به. ويجب بذل جهود ملموسة لتنفيذ القرار 2334 (2016) بما في ذلك وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، ووقف هدم المباني المملوكة للفلسطينيين ومنع العنف ضد المدنيين. وينبغي أيضا بذل مزيد من الجهود للمضي بالعملية السياسية وتمهيد الطريق لاستئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل في وقت مبكر ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

وفي سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) نحث إسرائيل وفلسطين على تعزيز التعاون في مجال الصحة العامة، ونحث إسرائيل على رفع الحصار المفروض على غزة. ونشيد بوكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على مساعدة فلسطين في التصدي للجائحة. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك زيادة الدعم المالي للأونروا. وتقف الصين إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الجائحة. وقدمنا معدات الحماية الشخصية ومعينات الاختبار الطبي إلى فلسطين وعقدنا العديد من الاجتماعات عن طريق التداول بالفيديو لتبادل الدراية والخبرات الطبية.

ونؤكد للشعب الفلسطيني أيضا دعم الصين المستمر لقضيته العادلة لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة. ونؤيد فلسطين تأييدا كاملا في بناء دولة مستقلة وذات سيادة على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وسنعمل عن كثب مع المجتمع الدولي سعيا إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

المرفق الرابع

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سينغر وايسنغر

أود أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

تكرر الجمهورية الدومينيكية الإعراب عن قلقها العميق، مثلما فعلنا عدة مرات ســـابقة، إزاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وآثاره الهائلة على السكان المدنيين وعلى استقرار منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

ويزداد الآن مع تفشي جائحة (كوفيد–19) تهديد رفاه العديد من الأشخاص الذين يعانون من أوجه ضعف طويلة الأمد. ومع تأكيد الحالات بالفعل قد نتعامل عاجلا وليس آجلا مع عواقب سنوات من الإهمال والتقاعس التي جعلت من هذه الحالة إحدى أخطر الحالات الإنسـانية العالمية التي طال أمدها وتسـببت في ضياع أجيال عديدة. ولذلك، فإن من الضـروري اتخاذ إجراءات متضـافرة عاجلة من جانب الدول والمنظمات الإنسانية لتلبية احتياجات السكان المتضررين على نحو مستدام وكريم.

ويسـبب اسـتمرار النزاع في الأرض الفلسـطينية المحتلة، علاوة على زيادة تدهور الحالة الإنسـانية والاجتماعية والاقتصـــادية مزيدا من عدم اليقين في مســـتقبل عملية الســـلام في ســـياق النزاع الإســـرائيلي الفلسطيني. ولا تزال جذور ذلك النزاع تكمن في قضـية حق الشعب الفلسطيني في استقلاله الوطني وسيادته التي لم تحل بعد. وترى الجمهورية الدومينيكية أنه لا بد في هذا الوقت بالذات، من مضـــاعفة جهود التوفيق بين الطرفين بدعم من المجتمع الدولي، من أجل فتح نافذة لإجراء مناقشـــة مجدية وبناءة لتناول التحديات التي يواجهانها معا.

ويجب أن نتجنب بأي ثمن الأعمال الانفرادية التي يمكن أن تتسـبب في جروح أعمق وأن تزيد من تعزيز الاسـتياء وانعدام الثقة الشـديدين بالفعل اللذين يسـودان هذا الصـراع. إن جائحة COVID-19 عدو مشـترك لكل من الإسـرائيليين والفلسـطينيين، وبذلك، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكنهم بها مكافحتها هي من خلال العمل الجماعي والمشترك القائم على التضامن والحس الإنساني المشترك.

ويجب أن يســـتمر الحوار المجدي والعادل حول العقبات العديدة التي تهدد الحل القائم على وجود دولتين مع إدراك الترابط الذي لا جدال فيه بين البلدين، وضـرورة التعاون، وعلى أسـاس توافق الآراء الدولي، حقيقة أن السبيل الوحيد للمضـي قدما بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين هو التفاوض على حل الدولتين من أجل العيش في سـلام، جنبا إلى جنب. ولذلك نشـجع جميع الأطراف على وضــع حد فوري لجميع الأعمال التي تقوض الدعم لحل الدولتين وتعرقل السلام في نهاية المطاف.

ويسرنا أن نعلم أنه بعد التوصـل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية، أعادت دولة إسرائيل فتح عدد من المعابر – في خطوة تسمح لآلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة الذين يبحثون عن فرص عمل بالعودة إلى العمل. ونشجع هذا النوع من التنسيق بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، لأنه يمكن أن يعزز الحوار الذي تمس الحاجة إليه لإعادة إطلاق المفاوضـات من أجل وضـع خطة سـلام، وفي نهاية المطاف، التخفيف من حدة الظروف المعيشـية للسكان المتضـررين. ونعتقد، كمجتمع دولي، أن عملنا الجماعي يجب أن يهدف إلى دعم الطرفين بطريقة محايدة وفعالة نحو التوصل إلى حلول حقيقية ومستدامة.

وفي الختام، نؤكد من جديد ضـــرورة زيادة جهودنا لمواصـــلة العمل بلا كلل إلى أن نتمكن من استئناف حوار مجد وبناء، يقوم على الاحترام المتبادل وعلى المعايير المتفق عليها دوليا. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق لمرحلة جديدة نحو بناء ســلام حقيقي بين الإســرائيليين والفلســطينيين. إن النســاء والأطفال والشـباب من كلا الجانبين يسـتحقون مسـتقبلا من السـلام والتقدم والعدالة. فلنكن من سـاعدهم على تحقيق تطلعاتهم.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أيضا أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

ونهنئ إسرائيل على تشكيل الحكومة الجديدة. وعلى سبيل الأولوية الفورية، ندعو الحكومة الجديدة والسلطة الفلسطينية إلى مواصلة تنسيقهما فيما يتعلق بالخطر المستمر لجائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) وضمان إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين إليها.

وفي ذلك السياق، نشير إلى دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وكذلك النداء المشترك الذي وجهه مبعوثو الأمم المتحدة الخاصون الخمسة إلى الشرق الأوسط. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في دعم مكافحة الفيروس.

ثانيا، إن المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة أعطتنا الزخم لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحث الطرفين على بذل الجهود لحل الصراع. وندعو إسرائيل وفلسطين إلى اتخاذ خطوات نحو استئناف مفاوضات مباشرة ومجدية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما يؤدي للتوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين ويراعي التطلعات المشروعة لكلا الطرفين والشواغل الأمنية الإسرائيلية. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية والمجموعة الرباعية للشرق الأوسط بذل الجهود من أجل إيجاد حل دائم. ونشجع الطرفين على الدخول في مفاوضات بناءة.

وتشعر إستونيا بالقلق لأن الخطوات الانفرادية، مثل ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، يمكن أن تقوض جدوى الحل القائم على وجود دولتين وتزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. ونشعر بالقلق إزاء إعلان الرئيس محمود عباس أمس بشأن إنهاء الاتفاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة. وندعو السلطة الفلسطينية إلى إعادة النظر في القرار وأن تظل ملتزمة بتعهداتها على أساس تلك الاتفاقات، ولا سيما تلك المتعلقة بالأمن.

وتحث إستونيا الطرفين بقوة على الامتناع عن أعمال العنف والإرهاب والتحريض. ونحن ندين إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، وكذلك أي شكل آخر من أشكال العنف التي تستهدف السكان المدنيين.

أخيرا، وللدخول في مفاوضات مباشرة، يحتاج الطرفان إلى حكومتين ذاتا ولايات شرعية وديمقراطية. ونتوقع أيضا أن يعلن الفلسطينيون عن إجراء انتخابات. ونشجع جميع الفصائل الفلسطينية على العمل من أجل المصالحة، التي من شأنها أن تمكنهم من التصدي للتحديات المشتركة، فضلا عن تلبية احتياجات وتوقعات السكان الفلسطينيين. وهذا عنصر ضروري للتوصل إلى حل الدولتين.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولا، أشكر نيكولاي ملادينوف على إحاطته.

وأود أن أعرب عن قلق فرنسا المتزايد إزاء التهديد بالضم. وشأننا شأن الأغلبية الساحقة في المجلس، أعربنا في الشهر الماضي عن قلقنا إزاء احتمال ضم أجزاء من الضفة الغربية بعد توقيع اتفاق الائتلاف الإسرائيلي (انظر S/2020/341). غير أن تنصيب الحكومة الإسرائيلية الجديدة يقربنا من ذلك الاحتمال.

ونتطلع إلى مواصلة العمل مع السلطات الإسرائيلية بطريقة بناءة وشاملة، بروح الصداقة الطويلة الأمد التي تربطنا بإسرائيل والتزامنا الثابت بأمن إسرائيل. ومع ذلك، أود أن أكرر بيان الوزير لو دريان وأن أكرر أن أي ضم لأي جزء من الضفة الغربية، بما في ذلك المستوطنات فقط، سيمثل انتهاكا للقانون الدولي، الذي يحظر تماما الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ومن شأن ذلك أن يعرض للخطر الحل القائم على وجود دولتين المتوخى في المفاوضات والاتفاقات السابقة. ومن شأنه أيضا أن يقوض إمكانية إجراء محادثات سلام، وهو ما يدعو إليه المجلس بالإجماع.

والضم ليس في مصلحة الفلسطينيين أو الإسرائيليين أو الأوروبيين أو المجتمع الدولي. ومن شأن تنفيذ هذه الخطوة الانفرادية أن يزيد من تهديد الاستقرار الإقليمي. كما أنه سيضر بدور إسرائيل في العالم، واندماجها في السياق الإقليمي وعلاقتها بشركائها.

ولذلك تحذر فرنسا الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى من مثل هذه الخطوة التي لن تكون بلا عواقب على علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. نحن لن نعترف بأي تغييرات على خطوط حزيران/يونيه 1967 ما لم يتفق الطرفان على ذلك. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن القرار 2334 (2016) ينشئ التزامات على أطراف ثالثة بدعوة الدول الأعضاء إلى التمييز بين دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. ونشير إلى أهمية احترام جميع الأطراف للاتفاقات القائمة.

وفي ذلك السياق، من الملح أكثر من أي وقت مضى استئناف مفاوضات السلام. وتعتقد فرنسا اعتقادا راسخا أن المفاوضات الرامية إلى إقامة دولتين تعيشان في سلام وأمن على طول حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام 1967، والقدس عاصمة للدولتين، هي وحدها التي من المرجح أن تؤدي إلى سلام عادل ودائم في المنطقة. وهذا هو أيضا موقف الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى قرارات المجلس.

ونحن، مع الاتحاد الأوروبي، على استعداد لدعم أي جهد يبذل على هذا الأساس، تمشيا مع القانون الدولي وعن طريق المفاوضات بين الطرفين. ونحن نعمل عن كثب مع شركائنا الأوروبيين، وكذلك مع شركائنا العرب، بشأن هذه المسألة. ولذلك، فإننا على استعداد لدعم أي مبادرة تهدف إلى استئناف مفاوضات ذات مصداقية. وكما قلنا من قبل، نحن مستعدون للنظر في مقترحات الرئيس عباس المقدمة إلى المجلس في شباط/فبراير (انظر S/PV.8717).

ونعتقد أيضا أن الوحدة الفلسطينية ذات أهمية قصوى في الحالة الراهنة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إجراء محادثات مصالحة ذات مصداقية. وينبغي للسلطة الفلسطينية أن تضع إطارا زمنيا

لإجراء انتخابات عامة في غزة والضـفة الغربية والقدس الشـرقية بمجرد السـيطرة على جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). يمكن أن تعزز تلك الانتخابات المصـالحة الفلسطينية، التي هي أيضـا ضـرورية للسـلام. وتقع تلك المسؤولية على عاتق السلطة الفلسطينية.

أخيرا، يسرني أن أسمع أن تفشـي الجائحة قد بات الآن تحت السيطرة إلى حد ما، ولكن لا ينبغي وقف الجهود ما دام الخطر قائما. وأود مرة أخرى أن أشـــيد بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـــغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشـرق الأدنى (الأونروا)، فضـلا عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، على دورها النموذجي في التصـدي للجائحة. وأرحب أيضـا بالاتفاق الجديد الذي تم التوصـل إليه بين إسـرائيل والسـلطة الفلسـطينية بشأن مسألة إيرادات التخليص الجمركي وأدعو إلى الاستفادة منه كخطوة لتمهيد الطريق نحو اتفاق شامل.

ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تعزيز التعاون والحوار بين الطرفين بخلاف مكافحة الجائحة. وبما أن الحالة الاقتصـــادية المتردية أصـــلا في فلسـطين من المرجح أن تزداد سـوءا، فقد عجلت فرنسـا بتقديم مسـاهمتها السـنوية في ميزانية السـلطة الفلسـطينية. وعلاوة على ذلك، قدمت الوكالة الفرنسـية للتنمية دعما ماليا لوزارتي الصـحة والاقتصـاد الوطني الفلسـطينيتين. وتواصـل فرنسـا أيضـا دعم استجابة الأونروا للجائحة. وسيتيح اجتماع لجنة الاتصـال المخصـصـة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في 2 حزيران/يونيه لنا الفرصة لنجدد مرة أخرى التزامنا بدعم حل الدولتين القابل للتطبيق.

وستواصل فرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، تعزيز تعددية الأطراف ودعم النظام الدولي القائم على القواعد. ويحظر ميثاق الأمم المتحدة الاستيلاء على الأراضـي بالقوة. وقد حدد المجلس المعايير المتفق عليها دوليا التي يقوم عليها حل الدولتين، ولا سـيما التمييز بين إسـرائيل والأراضـي الفلسـطينية المحتلة في القرارات من 242 (1967) إلى 2334 (2016). وينبغي ألا يســكـت مجلس الأمن عن أي انتهـاك للقانون الدولي.

إننا اليوم أمام مفترق طرق في عملية السـلام في الشـرق الأوسـط. وبوصـفنا أعضـاء في المجلس، تقع على عاتقنا مسؤولية الاتحاد من أجل تعزيز السلام، وليس الفوضى.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

نهنئ إسرائيل على تشكيل الحكومة ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق مع الحكومة الجديدة. ولا تزال ألمانيا ثابتة في التزامها القوي بأمن إسرائيل وحقها في الوجود، وكذلك بالسلام في الشرق الأوسط. وقد حان الوقت الآن للعمل مع الحكومة الجديدة من خلال الحوار.

بيد أننا نشعر بقلق بالغ إزاء الأحكام الواردة في اتفاق الائتلاف، فضلا عن الملاحظات التي أبداها أعضاء الحكومة الإسرائيلية الجديدة بشأن إمكانية ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن العمل الانفرادي في هذا الصدد سيضر ضررا بالغا بإمكانية التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وسيكون له تداعيات خطيرة وسلبية على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وعلى عملية السلام برمتها، وكذلك على الاستقرار الإقليمي والنظام الدولي القائم على القواعد نفسه. كما أنه سيؤثر سلبا على مكانة إسرائيل داخل المجتمع الدولي في وقت نحتاج فيه إلى تعاون أوثق.

ولذلك، فإننا بوصفنا شريكا وصديقا مقربا، نشجع الحكومة الإسرائيلية بقوة على عدم تنفيذ أي تدابير من شأنها أن تشكل انتهاكا للقانون الدولي. ولن نعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يُتفق عليها بين إسرائيل والفلسطينيين. وسنواصل التمييز بين إقليم دولة إسرائيل المعترف به دوليا والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وفقا لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي.

ولا تزال ألمانيا مقتنعة بأن التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض وعلى أساس القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني والذي يفي بالاحتياجات الأمنية للجانبين ويلبي تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة الدولة والسيادة وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 ويحل جميع مسائل الوضع الدائم ويكفل حقوقا متساوية لجميع السكان.

ويجب علينا أن نجد سبلا لإحياء العملية السياسية واستئناف المفاوضات المباشرة والهادفة بين الطرفين من أجل حل مسائل الوضع النهائي وتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم. وينبغي أن تكون قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا هي نقطة الانطلاق لأي مناقشات أو مفاوضات. ويجب أن يتفق الطرفان على صيغة هذه المفاوضات المباشرة والهادفة. ونؤيد إحياء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط أو إنشاء صيغة بديلة متعددة الأطراف.

وفي غياب هذه المفاوضات، يجب على طرفي النزاع الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تزيد من تدهور الحالة على أرض الواقع وتقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض، لا سيما عندما تؤدي هذه التدابير إلى تقريب واقع الدولة الواحدة القائمة بحكم الواقع مع عدم المساواة في الحقوق بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ونشير أيضا مع القلق إلى إعلان الرئيس عباس أمس فيما يتعلق باتفاقات التعاون، بما في ذلك التعاون الأمني مع إسرائيل. وندعو إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى مواصلة الالتزام باتفاقات أوسلو والتزاماتهما بموجبها.

لا يزال القرار 2334 (2016) هو أهم المبادئ التوجيهية ويجب تنفيذه بالكامل فيما يتعلق بأنشطة الاستيطان وكذلك ما يتعلق بأعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين والتحريض والأعمال الاستفزازية والخطب التحريضية. ونؤكد من جديد موقفنا بأن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تقوض بشدة احتمالات إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض.

وندعو إسرائيل إلى إنهاء توسيع المستوطنات، بما في ذلك أحدث خطط البناء لمستوطنات إفرات وهار حوما وجفعات حماتوس، والمنطقتين E-1 و E-2، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية واستمرار الهدم والمصادرة للمباني والأراضي الفلسطينية.

كما يساورنا بالغ القلق إزاء أعمال العنف الأخيرة وإزاء الوفيات والإصابات من كلا الجانبين. وتدين ألمانيا جميع الهجمات على إسرائيل بأشد العبارات الممكنة، بما في ذلك الهجمات ضد قوات الأمن الإسرائيلية، وإطلاق حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية مرارا وتكرارا للصواريخ من غزة على إسرائيل.

إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها والرد بشكل مناسب ومتناسب على الهجمات على أراضيها أو مواطنيها. ويجب إجراء تحقيق شامل في الحوادث التي يُستهدف فيها المدنيون الأبرياء أو يتعرضون للعنف بصورة عشوائية، كما يجب مساءلة مرتكبي أي جرائم.

أخيرا، لا نزال نشعر بالقلق إزاء أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، ونشير في الوقت نفسه إلى الإنجازات الهامة التي حققها الجانبان في احتواء الجائحة. ونكرر دعوتنا إلى الطرفين لتعزيز التنسيق والتعاون بينهما من أجل مواصلة التخفيف من آثار تفشي المرض في إسرائيل والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وغزة، مع مراعاة مسؤوليات والتزامات كل منهما بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

ونشيد بالأمم المتحدة وبجميع وكالاتها، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على جهودها الرامية إلى التصدي للآثار الإنسانية المترتبة على جائحة كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالنظر إلى المخاطر المتزايدة التي تهدد صحة المحتجزين بسبب كوفيد-19، ولا سيما الأطفال الفلسطينيين وغيرهم من الفئات الضعيفة، نشجع إسرائيل على النظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة لأسباب إنسانية.

المرفق الثامن

بيان البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الهامة والشاملة جدا، كالعادة، بشأن الحالة على أرض الواقع.

يصادف هذا الشهر الذكرى الثانية والسبعين لكارثة الشعب الفلسطيني المعروفة باسم النكبة، عندما طُرد أكثر من 000 700 فلسطيني من ديارهم وسُلبت أراضيهم في فلسطين. ومنذ ذلك الحين، توالت المآسي على الشعب الفلسطيني. ويوم أمس، أعلن رئيس دولة فلسطين انسحابه من اتفاق سبق التوصل معه مع إسرائيل. وهذا أمر مؤسف حقا. غير أننا ندرك أن ذلك أمر متوقع بالنظر إلى القمع والظلم اللذين عانى منها الفلسطينيون طوال هذه السنوات. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أتناول عددا من النقاط ذات الصلة.

أولا، لا يمكن إنهاء الحالة الكارثية إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ويجب ألا ننسى أبدا أن احتلال إسرائيل غير المشروع للأرض الفلسطينية هو السبب الجذري لهذه المشكلة التي طال أمدها. ومما يضاعف من ذلك سياسة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة، التي تتجاهل بشكل صارخ القانون الدولي والرأي الدولي، بما في ذلك القرار 2334 (2016). ومن دون معالجة هذا السبب الجذري، لن تتوقف معاناة الشعب الفلسطيني أبدا. وكما أكدت إندونيسيا مرارا، فإن مجلس الأمن مسؤول عن وضع حد لهذه الحالة وعن منع الضم المقترح لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية.

وبذلك، فإنني أصل إلى النقطة الثانية في بياني: إن الواجب الرسمي للمجلس هو العمل ضد خطة الضم تلك. وينبغي ألا يكون هناك أي غموض بشأن هذه المسألة. ويشكل الضم انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والعديد من قرارات الأمم المتحدة. وهو يعرض حل الدولتين للخطر. وسيقوض إصرار إسرائيل على الاستمرار في طريق الضم أي احتمال للسلام وسيتسبب في عدم استقرار إقليمي وهو ينذر بدورة جديدة من العنف، كما أنه سيقوض في نهاية المطاف المصالح الأمنية لإسرائيل.

وبدلا من أن يقف مجلس الأمن مكتوف الأيدي، فإنه يجب عليه، تأكيدا لولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، أن يتصدى للأعمال الإسرائيلية غير القانونية. وعلاوة على ذلك، أحث أيضا المجتمع الدولي ككل على وقف ضم إسرائيل الزاحف بوسائل مختلفة، بما في ذلك وقف أي دعم لمؤسسات الأعمال ذات الصلة بالمستوطنات غير القانونية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكِّر هذه الهيئة بأن القرار 2334 (2016) يدعو جميع الدول إلى «أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967» (الفقرة 5). وبالتالي، فإننا سنكون متواطئين إذا سمحنا لإسرائيل بمواصلة مسيرتها في الضم.

أود الآن أن أنتقل إلى النقطة الثالثة، فيما يتعلق بجهود التخفيف من حدة انتشار مرض كورونا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالفلسطينيون يواجهون خطر الضم الذي يلوح في الأفق في خضم التهديد الهائل الذي تشكله الجائحة. ومع استمرار هدم المنازل والإخلاء القسري وتشريد الأسر، يواجه الفلسطينيون أزمة صحية وإنسانية وأزمة في مجال حقوق الإنسان. وننضم إلى جميع الآخرين في مناشدة المجتمع الدولي تعزيز الدعم المقدم إلى وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، التي تُحدث تغييرا على أرض

الواقع. ونشيد أيضا بجميع العاملين في مجال الصحة والمساعدة الإنسانية، الذين يعملون بلا كلل لمعالجة هذه الأزمات العديدة.

ونحذر من أن "الضم الزاحف" المتسارع من جانب إسرائيل للأراضي الفلسطينية يهدد قطعا بتدمير الرؤية القائمة على وجود دولتين. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك، لأنه سيولد كارثة دائمة تؤثر على المنطقة وخارجها.

وأود أيضا أن أردد ما قاله المنسق الخاص ملادينوف وتحذير الأمين العام من خطر اتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها أن تعوق الجهود الدبلوماسية الجارية لتهيئة الظروف لإعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. وقد حان الوقت لاستئناف مفاوضات متعددة الأطراف ذات مصداقية بشأن القضية الفلسطينية، تسترشد بالمعايير المتفق عليها دوليا، ولتنفيذ حل الدولتين، على نحو ما دعا إليه الرئيس عباس وردده نيكولاي الآن.

وأؤكد مجددا مرة أخرى تضامن إندونيسيا المطلق مع الشعب الفلسطيني ودعمها له في نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين المستقلة المتصلة الأراضي داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

في الختام، أوافق على أننا تكلمنا بما فيه الكفاية؛ والمطلوب الآن هو أن ينفذ جميع أعضاء المجلس مختلف قرارات المجلس ذات الصلة حتى يتسنى لجميع الأطراف الجلوس معا مرة أخرى.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة ، عبدو أباري

في البداية، أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته بشأن الحالة في فلسطين. وأود أيضا أن أرحب معنا في هذا الصباح بالوزير رياض منصور، الممثل الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب، والسيد داني دانون، الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة.

لقد أعرب مجلس الأمن، من خلال قراراته العديدة، عن آرائه بشأن جميع جوانب الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفعلت الجمعية العامة الشيء نفسه. ومن خلال تلك القرارات، تم بوضوح تحديد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تمهد الطريق للحوار والسلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن احتلال الأراضي الفلسطينية بالقوة وضمها غير قانوني ويجب أن ينتهي، وفقا لأحكام القرار 2334 (2016).

كما أن استمرار سياسة إسرائيل الاستعمارية، التي أُرسيت كنظام لإدارة الأراضي الفلسطينية، أمر غير قانوني.

إن الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين العزل في الغالب، بمن فيهم النساء والأطفال، غير مقبول ويتعارض مع القانون الدولي.

وباتخاذ القرار 1515 (2003)، قام المجلس، في جملة أمور، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، بتكريس حل الدولتين – إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود عام 1967 – كأساس لحل هذا النزاع.

فما هو التقدم الذي أحرزناه منذ ذلك الحين في حل هذه الأزمة؟ أود أن أقول إننا لم نحرز الكثير. بل على العكس من ذلك، فإن سياسة إسرائيل المتمثلة في ضم الأراضي الفلسطينية تجعل حل الدولتين وهميا تقريبا، كما أن احتمال ضم جزء كبير من المستوطنات في الضفة الغربية وغور الأردن لا يشجعنا على التفاؤل.

وفي مواجهة هذه الحالة، تعتقد النيجر أنه يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لدعم جميع المبادرات التي يمكن أن تمكننا من مساعدة بلدان وشعوب هذه المنطقة المنكوبة من العالم في تحديد نقاط مرجعية للمصالحة والسلام والتعايش السلمي.

كما قال رئيس جنوب أفريقيا الأسبق نيلسون مانديلا، «من أجل تحقيق السلام مع العدو، يجب أن تعمل مع ذلك العدو وأن يصبح هذا العدو شريكك». ولعل هذه الروح هي التي دفعت إسرائيل وفلسطين إلى إقامة تعاون، وهو ما نرحب به، في سياق مكافحة جائحة فيروس كورونا. والواقع أن إدراك أنه لا الجدران ولا نقاط التفتيش يمكن أن تحمي السكان على أي من الجانبين من الفيروس هو خطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أن تستخدم حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية هذا التعاون للتغلب على خلافاتهما والعودة إلى طاولة المفاوضات، وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة.

في هذا الوقت الصعب بشكل خاص بالنسبة لجميع شعوب العالم، نحث الفلسطينيين والإسرائيليين على الاستجابة لنداء الأمين العام لبناء إطار للتعاون وحشد جهودهما من أجل مكافحة انتشار فيروس كورونا وعواقبه الكارثية على السكان الذين تعرضوا بالفعل لمختلف أشكال الحرمان.

وندعو أن يعزز شهر رمضان المبارك هذه الدينامية الوليدة للتعاون بين إسرائيل وفلسطين، وأن يمكِّن شعوب هذه المنطقة، مهد الديانات الثلاث الكبرى، من التمتع بالسلام والأمن والتنمية.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته. ونحن ممتنون لنيكولاي على كل جهوده ودعمه ومبادراته وأفكاره.

إن التعاون والعمل الدوليين مطلوبان أكثر من أي وقت مضى لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام. وتهدد خطط ضم الأراضي الفلسطينية بتقويض هذه العملية. لقد أعلن الرئيس محمود عباس أمس أن السلطة الفلسطينية لن تتقيد بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاقات أوسلو. ونتيجة لذلك، قد يُغلق الباب أمام أي آفاق للحل القائم على وجود دولتين. وهذا يثبت أنه لا ينبغي إضاعة أي وقت. ولا نرى بديلا عن دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان بسلام، جنبا إلى جنب. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي من شأنه أن يقوض احتمالات التوصل إلى حل من هذا القبيل.

وروسيا، بوصفها عضوا في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط المؤلفة من وسطاء دوليين، على استعداد للمشاركة الكاملة في الجهود الرامية إلى صون مبادئ التسوية، المكرسة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية. وهي توفر أساسا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومترابطة إقليميا داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونقول لا للعنف. وفي الوقت نفسه، نقول لا لضم الأراضي الفلسطينية، ولكن أيضا لضم مرتفعات الجولان السورية والأراضي اللبنانية. ونقول لا لمواصلة الأنشطة الاستيطانية، وهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية، والاشتباكات العنيفة.

وتبين الأحداث الحاجة الملحة إلى المشاركة في الجهود الرامية إلى إنقاذ عملية السلام. ونحن على استعداد لدعمها وتيسيرها كعضو في المجموعة الرباعية. ونحن مستعدون أيضا للعمل مع البلدان الرئيسية في المنطقة لتعزيز الجهود الجماعية وعقد اجتماعات المجموعة الرباعية بمشاركتها. وسنواصل الحوار مع بلدان الشرق الأوسط ومع جامعة الدول العربية.

والوحدة الفلسطينية ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وسنواصل بذل جهودنا في هذا الصدد، ونقدر تقديرا كبيرا دور أصدقائنا المصريين.

ونحث الفلسطينيين والإسرائيليين على مواصلة التنسيق بشأن مكافحة جائحة فيروس كورونا. ونكرر الشواغل التي أعرب عنها آخرون بشأن العواقب المحتملة لانتشار المرض في قطاع غزة. ولكن حتى بدون الجائحة، فإن الحالة الإنسانية في غزة مزرية. وننوه إلى إمدادات المعدات الطبية من قبل منظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. غير أنه وبالنظر إلى الحالة الإنسانية في غزة، ينبغي زيادة هذه الجهود ومضاعفتها. وأصبح عمل الأونروا والدعم المقدم إليها من جانب المجتمع الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا نرى بديلا للوكالة كعنصر هام للحفاظ على الاستقرار وتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين في المنطقة.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته.

لا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تتابع بقلق التطورات التي تؤثر على دولة فلسطين وشعبها. ويساورنا قلق عميق إزاء الإعلان الإسرائيلي الأخير، بشأن ضم مساحات كبيرة من الضفة الغربية في وقت مبكر من شهر تموز/يوليه، وندعو إلى وقف بناء مستوطنات جديدة وجميع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية الأخرى في القدس الشرقية المحتلة.

ويشكل الضم انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ويقوض بشدة جدوى الحل القائم على وجود دولتين. ولا يزال وفد بلدي ملتزما بتوافق الآراء الدولي بشأن عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وبقية الأراضي العربية المحتلة.

وعلاوة على ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، وندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2334 (2016). ونؤكد من جديد تأييدنا للتوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين على أساس خطوط ما قبل عام 1967 مع تبادل للأراضي متفق عليه بصورة متبادلة. وأي حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يجب أن يلبي على نحو كاف وعادل احتياجات كلا الجانبين.

ويدعو القرار 2334 (2016) إلى «اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير» (الفقرة 6). ومع ذلك، لا نزال نتلقى تقارير عن وقوع اشتباكات بين القوات الإسرائيلية والمدنيين في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أسفر عن إصابات وخسائر في الأرواح البشرية. ونحن ندين أعمال العنف هذه، وندعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي.

في عام 2019، لا تزال الأونروا تواجه تحديات خطيرة على العديد من الجبهات. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة توفير التمويل للأونروا والبرامج الثنائية في الضفة الغربية وغزة، من أجل التحسين والحفاظ على إمكانية حصول اللاجئين وغير اللاجئين على الرعاية الطبية الأولية والثانوية.

وفي الختام، نحث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على عكس وتيرة سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وينبغي أن يراعي إيجاد حل شامل وعادل ودائم للمسألة الفلسطينية الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أحكاما مضمونة دوليا لإنهاء الاحتلال وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، كوليسا مابونغو

نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته. وهي في الواقع سرد رصين للواقع المستمر الذي يواجه الملايين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن مسألة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما دعوة الأمين العام والمبعوثين إلى الشرق الأوسط لحث جميع الأطراف المتحاربة في المنطقة على إنهاء الأعمال العدائية وتحويل تركيزها إلى التحدي الناجم عن كوفيد - 19. ومع ذلك، ينبغي أن نؤكد أنه في حالة فلسطين لا توجد أطراف متحاربة بالمعنى التقليدي، نظرا للطبيعة غير المتكافئة للسلطة في سياق الاحتلال. ويشمل ذلك ضمان المرور الآمن ودون عوائق للمعونة الإنسانية والإمدادات الطبية والمتطوعين الذين يقدمون المساعدة الطبية إلى الأراضي المحتلة.

ويشيد وفد بلدي بالسلطة الفلسطينية على الجهود التي بذلتها في ظل ظروف صعبة لضمان صحة وسلامة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة خلال هذه الأوقات غير المسبوقة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، ويعرب عن التضامن مع شعب فلسطين. إننا ندعو الدول الأعضاء وبقية المجتمع الدولي إلى دعم جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها للاجئين الفلسطينيين.

أنتقل الآن إلى الواقع الذي يواجهه الشعب الفلسطيني حاليا. تبدأ ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بالاقتباس :

”نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف،...“

ويجب أن نعترف بأننا خذلنا شعب فلسطين. فلم تعرف أجيال كاملة من الأطفال الفلسطينيين سوى القمع العنيف والحزن الذي لا يوصف بسبب تجريدهم من أراضيهم وهويتهم وحقوقهم الإنسانية. لقد أحيا الفلسطينيون في 15 أيار/مايو ذكرى يوم النكبة، عندما وقف العالم، قبل 72 عاما، جانبا موقف المتفرج بينما يجبر مئات الآلاف من الفلسطينيين على الفرار أو الطرد من ديارهم وقراهم ومدنهم. ولم يتمكن سوى عدد قليل جدا من العودة واستعادة تراثهم. ولعل من المفارقات أن تاريخ منظمتنا، التي تهدف إلى تحقيق السلم والأمن العالميين، يسير في نفس الوقت تقريبا مع تاريخ فترة الاحتلال الذي بدأ بالنكبة.

إن الغرض المعلن للأمم المتحدة هو ما يلي، وفقا للمادة الأولى من الميثاق:

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها“.

وقد خذلنا شعب فلسطين مرة أخرى، في ذلك الصدد. فلم يتخذ حتى الآن أي إجراء لوقف بناء المستوطنات على الأراضي المحتلة بصورة غير قانونية؛ أو وقف مصادرة وتدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية؛ أو وقف الحصار غير القانوني المفروض على غزة الذي أجبر 3 ملايين شخص على العيش، بشكل أساسي، في سجن مفتوح؛ أو وقف ضم الأراضي التي تمت حيازتها بصورة غير قانونية باستخدام القوة.

كل هذه الأعمال تشكل انتهاكات للقانون الدولي وتهديدا لصون السلم والأمن الدوليين، ولم تتخذ أي تدابير جماعية لمنع أو إزالة الأخطار التي تهدد السلام التي يواجهها الشعب الفلسطيني. فلا يمكننا نحن، مجلس الأمن وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، أن نسمح باستمرار هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. إن الحالة السائدة تقوض مصداقيتنا.

وتذكّر جنوب أفريقيا أعضاء مجلس الأمن بأن مصير دولة فلسطين والحل القائم على وجود دولتين، اللذين أيدتهما الدول الأعضاء منذ عقود، يتفقان مع القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهذه أمور لا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها.

إننا، كأعضاء في مجلس الأمن بل وفي الأمم المتحدة، نؤيد جميعا مجموعة من القواعد والقيم التي ينبغي أن تحكم سلوكنا تجاه بعضنا البعض. ويرد وصف لهذه المبادئ في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك في الفقرة 4 منها، التي تنص على :

”يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد ”الأمم المتحدة“.

ويتوجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة أن يتصرفا في مواجهة من يخالفون هذه القواعد والقيم.

ومما يثير الحيرة أنه خلال هذه الأوقات غير المسبوقة، وإذ يتصدى المجتمع الدولي للتحدي العالمي المتمثل في جائحة كوفيد-19، تستغل إسرائيل الوضع لمواصلة تعزيز ضمها بحكم الواقع للأرض الفلسطينية. إن الاحتمال الخطير لاستمرار إسرائيل في أعمالها الانفرادية وضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة وغور الأردن لا يظهر عداء فحسب، بل ويهدد الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام الإقليمي. هذه الأعمال غير قانونية كما إنها تهدد بتقويض جدوى الحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض، الأمر الذي ستكون له آثار سلبية على عملية السلام برمتها.

ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف الآن بمزيد من الحسم لإنهاء الاحتلال وإعادة المسار نحو حل قابل للاستمرار يقوم على وجود دولتين يسترشد بالقانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد أن أي خطوات تتخذ من أجل إضفاء الطابع الرسمي على ضم الأراضي أو المناطق المحتلة بصورة غير مشروعة ينبغي ألا تمر من دون اعتراض.

ولا يمكن لأي خطة سلام للشرق الأوسط أن تسمح بتحول الدولة الفلسطينية إلى كيان مجرد من السيادة ووحدة الأراضي والجدوى الاقتصادية. وفي ذلك الصدد، يجب أن يقوم الحل على تسوية عادلة، مع قوانين عادلة، تقوم على الحقوق وتيسر تحقيق المساواة والإنصاف لجميع الذين لهم الحق في العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين. ويشمل ذلك المساواة في السيادة بين الدول.

ولذلك، فإننا ندعو الطرفين والدول الأخرى إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي من شأنه أن يعرض للخطر الحل القائم على وجود دولتين ويزيل أي خيار أمام الطرفين لإيجاد طريق نحو المفاوضات وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا.

وتعيد جنوب أفريقيا التأكيد على أن الخيار الوحيد القابل للاستمرار والمستدام للتوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع يتمثل في إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا على أساس الحدود التي كانت قائمة في 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تمشيا مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا.

فمستقبل المنطقة يمر بمنعطف حرج. وستحدد أعمال القلة في الأيام والأشهر المقبلة ما إذا كانت الأجيال المقبلة ستظل تعيش تحت تهديد ويلات الحرب أو ما إذا كانت ستتمكن من التمتع بالحريات والسلام الذي تُوُخى عند إنشاء الأمم المتحدة.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

في البداية، أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته المستفيضة.

قمنا قبل بضعة أيام، إلى جانب الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، بإحياء الذكرى السنوية الثانية والسبعين للنكبة الفلسطينية، للتذكير بآلام عدد لا يحصى من ضحايا الاحتلال والمعاملة التمييزية وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية والممارسات العدوانية المستمرة غير المشروعة من جانب السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال على مدى أكثر من سبعة عقود. إن يوم النكبة يشكل فرصة متجددة لتونس لتؤكد من جديد التزامها بالحفاظ على دعمها الثابت والمبدئي للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتجزئة وغير القابلة للتصرف، وهي حقوق غير محددة زمنيا.

وقد حان الوقت لأن يضطلع المجتمع الدولي ككل، ومجلس الأمن بصفة خاصة، بمسؤوليتهما عن إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووضع حد لسياساتها العدوانية ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية والامتناع عن محاولات تنفيذ ضمها غير القانوني للأرض الفلسطينية بحكم الأمر الواقع والذي خُطط له منذ وقت طويل.

وفي خضم خطاب مثير للقلق وإعلانات مستمرة للمسؤولين الإسرائيليين عن خطط غير مشروعة لضم أجزاء من الأرض الفلسطينية، اعتمد مجلس جامعة الدول العربية في 30 نيسان/أبريل القرار 8522، الذي أكد فيه وزراء الخارجية العرب بالإجماع ما يلي:

> ”إن إقدام حكومة الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ مخططاتها بضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها غور الأردن وشمال البحر الميت والأراضي المقامة عليها المستوطنات الإسرائيلية ومحيطها، يمثل جريمة حرب جديدة تضاف إلى السجل الإسرائيلي الحافل بالجرائم الغاشمة بحق الشعب الفلسطيني“.

ودعا مجلس الجامعة العربية المجموعة الرباعية الدولية إلى عقد اجتماع عاجل لإنقاذ فرص السلام وحل الدولتين.

إن هذه لحظة الحقيقة بالنسبة لنا جميعاً. وفي ضوء خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي أكد فيه السيادة الإسرائيلية على المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ابتداء من 1 تموز/يوليه، وبالنظر إلى أن ضم أجزاء من تلك الأراضي هو من أولويات حكومته، يجب على المجتمع الدولي أن يرد على ذلك بالتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك قرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما القرار 2334 (2016)، وأن يرفض ويمنع بشدة أي تحرك غير قانوني من جانب واحد من هذا القبيل، والذي من شأنه أن يقوض جميع الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام.

ويُظهر موقف الحكومة الإسرائيلية هذا مرة أخرى تجاهلها الكامل للقانون الدولي ويشكل انتهاكا صارخا لقرارات المجلس ذات الصلة والاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين. ومن المعروف جيدا أن إنكار الحقوق واستمرار الظلم والقمع واستمرار الممارسات العدوانية ضد المدنيين العزل، هي أمور تؤدي جميعا إلى

الإحباط وتفاقم مشاعر العجز والاضطهاد، مما سيجعل الحالة في المنطقة أكثر تعقيدا وسيقوض أي آفاق لتحقيق السلام.

يواجه الشعب الفلسطيني تحديات لم يسبق لها مثيل بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا، علاوة على الظروف المعيشية القاسية أصلا بسبب الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والتدابير العقابية الجماعية، بما في ذلك من خلال الاستيلاء على إيرادات الضرائب الفلسطينية. كما أدى الحصار الإسرائيلي الذي لا نهاية له إلى حالة إنسانية مثيرة للقلق في غزة.

ونشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي الإعراب عن تضامنه مع السلطة الفلسطينية ودعمها لها، بما في ذلك لجهود الاستجابة في مجال الصحة العامة والانتعاش الاقتصادي. وبالمثل، فإن تقديم دعم كبير وعاجل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أمر أساسي أيضا للمساعدة في تلبية أكثر احتياجات اللاجئين الفلسطينيين إلحاحا.

في الختام، نؤكد من جديد التزام تونس بالسلام والشرعية الدولية كخيار استراتيجي، وكذلك موقفها القائم على المبادئ المتمثل في أنه لا يمكن استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة إلا من خلال تحقيق سلام عادل وشامل يقوم على حل الدولتين، على النحو المنصوص عليه في مبادرة السلام العربية والمرجعيات المعتمدة دوليا. ويجب أن يكفل ذلك السلام إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، ويجب أن يحل جميع قضايا الوضع النهائي. ومن شأن ذلك أن يبشر بمستقبل أفضل من الاستقرار والرخاء لجميع شعوب المنطقة.

المرفق الرابع عشر

بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكر الممثل الخاص للأمين العام ملادينوف على إحاطته.

أبدأ بالترحيب بأداء الحكومة الإسرائيلية الجديدة اليمين الدستورية. إن المملكة المتحدة تتطلع إلى العمل مع تلك الحكومة بشأن مجموعة كاملة من المسائل الثنائية والإقليمية، لا سيما السلام في الشرق الأوسط.

بيد أننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء احتمالات ضم أجزاء من الضفة الغربية. فمن شأن ضم إسرائيل لأي جزء من الضفة الغربية أن يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وأن يلحق ضررا بالغا بالجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام. وبدلا من ذلك، نشجع الحكومة الإسرائيلية الجديدة والسلطة الفلسطينية على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق دائم يقوم على حل الدولتين.

وتحقيقا لتلك الغاية، تقدر المملكة المتحدة المقترحات التي قدمتها السلطة الفلسطينية لاستئناف الحوار. ونتطلع، كجزءٍ من هذا، إلى القيادة الفلسطينية لتقديم مقترحات مفصلة للتوصل إلى تسوية وإيجاد وسيلة لاستئناف المناقشات مع الولايات المتحدة، التي تحتفظ بدور رئيسي في عملية السلام في الشرق الأوسط.

إننا نشعر بخيبة أمل إزاء الإعلان الذي أصدره الرئيس عباس أمس. فالآن هو أوان زيادة التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لا التقليل منه. ويكتسي التعاون الأمني أهمية خاصة. فعدم الاستقرار لا يصب في مصلحة أحد غير المتطرفين. ومن الأهمية بمكان أن تعمل كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية معا للوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاقات أوسلو وأن تمتنعا عن الأعمال الانفرادية التي يمكن أن تُعيد قضية السلام خطوات إلى الوراء.

الفلسطينية معا للوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاقات أوسلو وأن تمتنعا عن الأعمال الانفرادية التي يمكن أن تُعيد قضية السلام خطوات إلى الوراء.

لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق تسوية عن طريق التفاوض تؤدي إلى تمتع إسرائيل بالأمن والأمان جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية القابلة للبقاء وذات السيادة على أساس حدود عام 1967 مع عمليات تبادل متفق عليه للأراضي، وأن تكون القدس عاصمة مشتركة لكلا الدولتين، فضلا عن تسوية واقعية وعادلة ومتفق عليها لمسألة اللاجئين.

ونكرر دعوتنا إلى حكومة إسرائيل لوقف أي نشاط من شأنه أن يزيد من صعوبة تحقيق السلام. ويشمل ذلك مواصلة خطط الاستيطان، بما في ذلك في جفعات هاماتوس وهار حوما وفي المنطقة E-1. وجميع هذه المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. ويهدد بناء المستوطنات في تلك المناطق البالغة الحساسية بمزيد من تقويض قدرة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية في المستقبل على البقاء. ولا نزال نشعر بالقلق أيضا من استمرار هدم الممتلكات الفلسطينية وتكرار حوادث عنف المستوطنين. وتجب مساءلة مرتكبيها.

وفي الوقت نفسه، ندعو السلطة الفلسطينية إلى التصدي للتحريض ومعاداة السامية اللذين يهيئان بيئة غير مواتية للتعاون والمفاوضات. وتدين المملكة المتحدة بشدة استخدام خطاب العنصرية أو الكراهية أو العداء للسامية.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء دورة العنف المستمرة. وقد شهدت الأسابيع الأخيرة مقتل جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ومقتل عدد من الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية. ومن بين القتلى الفلسطينيين زيد القيسية البالغ من العمر 15 عاما من الخليل، وقد توفي نتيجة لإطلاق النار الحي عليه من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي. وإن من حق كل إسرائيلي وفلسطيني العيش في سلام وأمن. ويؤكد العنف المستمر أنه قد طال انتظار التوصل إلى حل عادل ودائم لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ونحث على الحفاظ على التهدئة في غزة. ونعرب عن رفضنا للهجمات العشوائية ضد المدنيين.

وأخيرا، أود أن أشكر حكومة إسرائيل على تعهدها بالنيابة عن إسرائيل، بتقديم 60 مليون دولار للصندوق الدولي للقاحات في مؤتمر قمة التحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة في 4 أيار/مايو. ويعد التعاون أمرا حيويا خلال هذه الأزمة العالمية، وما زلنا نرحب بالتعاون المستمر بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فضلا عن الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

ويحدونا الأمل في أن يترجم التعاون الإيجابي الذي شهدناه استجابة للجائحة إلى تعاون يؤدي إلى تسوية تفاوضية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر نيكولاي ملادينوف على إحاطته. وكما هو الحال دائما، ينبغي الإشادة بجهوده وجهود فريقه وأشكره بحرارة مرة أخرى. وأعلم أن عمله ليس سهلا وهذا سبب آخر لأن نعرب له عن تقديرنا للعمل القيّم الذي يؤديه لأجل التصدي لهذا النزاع.

ونوهنا في اجتماعات المجلس الأخيرة بشأن هذه المسألة بالتعاون المشجع بين الإسرائيليين والفلسطينيين في مكافحة الجائحة. ولا تزال مكافحة الفيروس فضلا عن ذلك التعاون، مهمين. ولكن ليس هذا ما سأركز عليه هنا اليوم.

فاليوم أود الحديث عما ينبغي عمله للمضي صوب إحراز تقدم ملموس في الشرق الأوسط. لقد استمعنا عن كثب إلى ما قاله جميع أعضاء المجلس عن هذه المسألة وما قالوه في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل. لذلك أود أن أشير، كما فعلت من قبل، إلى أننا نفهم أن لدى الكثير منهم مخاوف واعتراضات على عناصر رؤية إدارة ترامب للسلام.

بيد أن البيانات المثيرة للقلق الصادرة عن أعضاء المجلس لن يكون لها أثر سوى إبعادنا عن الهدف المنشود. فالمطلوب الآن، إذا كنا نأمل في اتخاذ خطوة أولى فحسب في الاتجاه الصحيح هو أن يجلس الطرفان مع بعضهما البعض. فلا يستطيع المجلس إملاء أي نهاية لهذا النزاع. ولا يسعنا إلا أن نشجع الطرفين على الجلوس معا لتحديد الكيفية التي يرغبان بها في إحراز تقدم.

أود أن أشدد لمن لديهم شواغل هنا على أن هذه الإحاطة الشهرية ليست المكان الذي تحل فيه المشاكل حقا. بل سيتم ذلك على طاولة يجلس فيها الإسرائيليون والفلسطينيون معا.

وينبغي ألا يتعلق السؤال بشواغلنا الفردية فحسب، بل السؤال هو كيف يؤدي كل منا دورا استباقيا أكثر في دفع الطرفين إلى التحدث مباشرة مع بعضهما بعضا لمعالجة شواغلهما. وإذا كان كلاهما جادا إزاء المحادثات فقد حان الوقت لكي يثبتا ذلك. وإذا كان المجلس جادا في رغبته في أن يرى تقدما في الشرق الأوسط، فإنني أحث جميع الحاضرين على النظر بجدية في الخطوات التي يمكنهم اتخاذها لتشجيع المفاوضات المباشرة.

لقد عرض الرئيس ترامب رؤيتنا للسلام لأننا نعتقد أنها واقعية وقابلة للتنفيذ. وقد سمعنا هذا الصباح عن إعلان الرئيس عباس مؤخرا. وفي ذلك الصدد، فإن علينا نحن المجلس إلى دعوة الفلسطينيين إلى النظر إلى هذه المبادرة باعتبارها فرصة لتحقيق تطلعاتهم. ولكنها أيضا نقطة انطلاق فحسب كما قلت مرات عديدة.

وأعتقد حقا أننا نود جميعا أن نرى انتهاء هذا النزاع. وعلاوة على ذلك، أعربنا جميعا عن اقتناعنا بأن الحوار بين الطرفين هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وإذا كان هذا الاقتناع صادقا، فيجب أن نركز جهودنا على دفع الأطراف إلى طاولة المفاوضات وألا نكتفي بالبيانات التي نتلوها في المجلس والتي أعتقد أنه يتعين علينا جميعا الاعتراف بأنها أصبحت متكررة بعض الشيء.

وأود أن أقتبس بعضا مما قاله الرئيس ترامب:

”ينبغي أن تتمكن البشـرية جمعاء من التمتع بأمجاد الأرض المقدســة. ويرتبط هذا الجزء من العالم إلى الأبد بروح الإنســان ووجدانه. وينبغي ألا تكون هذه الأراضــي العريقة رمزا للنزاع بل رمزا أبديا للسلام“.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

بداية، أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

وقد لاحظنا مع الشعور بالقلق آخر التطورات في الميدان، ولا سيما الحالة الإنسانية في غزة وتوسيع المستوطنات بصورة غير قانونية. وفي ضوء هذه الظروف، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، نشيد بالتنسيق الفعال بين إسرائيل وفلسطين في مكافحة مرض فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19). وتثبت هذه البادرة الإيجابية للغاية أن بوسع أطراف النزاع أن تتعاون دائما إذا كانت تتشاطر هدف إنقاذ حياة الناس.

ولكن ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في غزة. وربما يجلب احتمال تفشي هذا المرض دمارا هائلا للرعاية الصحية السيئة أصلا وأن يسبب تهديدا مميتا لمليوني شخص يعيشون هناك. وندعو إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي على غزة لتيسير التصدي للجائحة. ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على الجهود الدؤوبة التي تبذلها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الأسبوع الماضي تعهدت فييت نام بتقديم تبرع جديد إلى ميزانية الأونروا، ونأمل في زيادة الدعم المقدم إليها من جانب المجتمع الدولي.

ثانيا، نشاطر أعضاء المجلس الآخرين شواغلهم إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية وخطة ضم الأرض الفلسطينية المحتلة. فمنذ أسبوعين فقط، وافق وزير الدفاع الإسرائيلي على بناء نحو 000 7 وحدة سكنية جديدة في مستوطنة إفرات بالضفة الغربية. إن الأعمال الانفرادية من هذا القبيل غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل أكبر عقبة أمام عملية السلام. وندعو إسرائيل إلى الوقف الفوري لهذه المحاولات والوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 2334 (2016) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

ثالثا، نشعر ببالغ القلق من تكرار الأعمال العدائية بصورة شبه يومية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد وردت في الأسبوع الماضي تقارير عن وقوع حوادث عنف في الضفة الغربية، أسفرت عن مقتل فلسطيني يبلغ من العمر 15 عاما وجندي إسرائيلي، وإصابة عشرات من المدنيين الفلسطينيين. ونحث الأطراف المعنية على الامتناع عن أعمال الاستفزاز أو العنف. فلا يمكن إحياء عملية السلام إلا على أساس الجهود التي يبذلها الطرفان للتخفيف من حدة التوترات.

رابعا، تؤيد فييت نام تأييدا تاما جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام ومنسقه الخاص. ونرحّب بجميع المبادرات والجهود الأخرى الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم يكفل المصالح المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ونحث المجموعة الرباعية للشرق الأوسط على القيام بدورها في تشجيع استئناف محادثات السلام التي طال انتظارها بين إسرائيل وفلسطين على أساس المعايير المتفق عليها دوليا، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأخيرا، نؤمن إيمانا راسخا بأن الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع هو حل الدولتين الذي ينشئ دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على طول خطوط ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.